

المجلد: (الثالث)

العدد السادس يناير 2022



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

برعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب

المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم
الإنسانية والاجتماعية (IJHS)

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية
والتعليم المستمر

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية

2449 لسنة 2020

أ.د. حسين عليوي ناصر حسين الزيايدي، (قضايا الجندر في ضوء رؤى التنمية المستدامة في العراق).

ورقة عمل بعنوان:

قضايا الجندر في ضوء رؤى التنمية المستدامة في العراق.

إعداد: أ.د. حسين عليوي ناصر حسين الزيايدي.

العراق، جامعة ذي قار، كلية الآداب.

مقدمة إلى:

المؤتمر الدولي الثامن للأكاديمية، بعنوان: (تطوير منظومة التعليم والبحث العلمي بالوطن العربي في ضوء آفاق التنمية المستدامة) وتحت شعار: (نحو رؤية قومية لتطوير منظومة التعليم العربي).

تحت رعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب والتنمية البشرية (PEATCHD).

والمنعقدة بالقاعة الرئيسية للأكاديمية، وعبر القاعات الصوتية لبرنامج الزووم، أيام (الأثنين- الأربعاء) ٢-٤ ذو الحجة ١٤٤٢ هـ الموافق ١٢-١٤ يوليو ٢٠٢١ م.

-58-

المستخلص.

الجندر بحسب تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: هو الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار تتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة لأخرى، وتعرفها منظمة الصحة العالمية: بأنها الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعياً لا علاقة لها بالاختلافات العضوية، بمعنى آخر أن الجندر هو الصورة التي ينظر بها المجتمع للذكر والأنثى.

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور الجندر في تحقيق اهداف التنمية بكل أبعادها، كما بينت الدراسة قضية الجندر بوصفها أبرز تحديات التنمية المستدامة في العراق، وقد ركز البحث على جملة من المعطيات الجغرافية التي يلحظ من خلالها وجود فوارق واضحة في النوع الاجتماعي بين الذكور والإناث، وهي الفقر والبطالة والتعليم والمساواة بين الجنسين، الأمر الذي يؤكد ذكورية المجتمع وتراجع مبدأ العدالة والمساواة، كما أعطى البحث مفهوماً اصطلاحياً ومفاهيمياً للجندر، ولم يغفل الباحث أثر التهديدات البيئية على واقع المساواة بين الجنسين.

تمت الدراسة وفق المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة بالأسلوب الاحصائي لهذا الأسلوب من دور في إثبات فرضية البحث، تبين من خلال البحث أن: هناك فوارق شاسعة في جميع متغيرات الدراسة بين الذكور والإناث وأن العادات والتقاليد مازالت تقف حجر عثرة أمام تقدم المرأة وتبوأها لدورها ومكانتها الحقيقية، وهي مشكلة تحتاج إلى وقفة موضوعية ومعالجة جدية، وتعد هذه المشكلة من أبرز تحديات التنمية المستدامة في العراق، وقد أعطى الباحث جملة من المقترحات التي من شأنها معالجة المشكلة قيد الدراسة وتذليل صعوباتها والإسهام في الحد من آثارها السلبية.

الكلمات المفتاحية: (الجندر، التنمية المستدامة، العراق).

Gender issues in the light of sustainable development visions in Iraq

Prof .Dr. Hussein ulaiwi Nasser Hussein Al-Zeyyadi

University of Thi Qar- Dhi Qar University - College of Arts

Extract:

Gender, according to the definition of the United Nations Development Fund for Women: It is the socially defined roles of male and female, and these roles change over time and vary widely within one culture and from one culture to another, and the World Health Organization defines it as the characteristics that men and women have as socially complex traits that have nothing to do with differences. Membership, in other words, gender is the image in which society views male and female.

This research aims to highlight the role of gender in achieving development goals in all its dimensions. The study also showed the issue of gender as the most prominent sustainable development challenge in Iraq. The research focused on a number of geographical data through which it is noted that there are clear differences in gender between males and females, which are: Poverty, unemployment, education and gender equality, which confirms the masculinity of society and the decline of the principle of justice and equality. The research also gave a terminological and conceptual concept of gender, and the researcher did not overlook the impact of environmental threats on the reality of gender equality.

The study was carried out according to the analytical descriptive approach, using the statistical method for this method, which played a role in proving the research hypothesis. It was found through the research that there are vast differences in all the variables of the study between males and females, and that customs and tradi-

tions still stand as a stumbling block in the way of women's advancement and their assumption of their real role and status, a problem that needs This problem is considered one of the most important challenges of sustainable development in Iraq, and the researcher has given a number of proposals that would address the problem under study, overcome its difficulties and contribute to limiting its negative effects.

Keywords: gender. sustainable development. Iraq

قضايا الجندر في ضوء رؤى التنمية المستدامة في العراق.

مقدمة:

يعد الإنسان الركن الأساس للتنمية المستدامة ليس بوصفه مستفيد- فقط- وإنما صانع لها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب مشاركة إيجابية لجميع أفراد المجتمع رجالاً ونساءً، ومن هنا جاءت الحاجة لتنشئ إستراتيجية كفيلية للتكيف مع تهديدات التنمية المستدامة، ومواجهة الأخطار الناجمة عنها، وذلك بتبني مقاربة الجندر عن طريق تمكين المرأة لضمان تحقيق التنمية المستدامة. على الرغم من وجود مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٥م، وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، إلا أن غالبية الدول النامية خاصة العربية منها والعراق واحداً منها، لازالت بحاجة إلى الاهتمام بموضوع الجندر، وتؤكد الأدلة أن العاملين في مجال التخطيط التنموي يعملون بفرضية أن البرامج التي تفيد جزء من المجتمع، أي الرجال ستفيد بشكل تلقائي وتنساب إلى الجزء الآخر، وعليه فإن ذكورية إدارة المصادر الطبيعية والتخطيط لها تحد من إمكانية تضيق الفجوة بين الجنسين، وبناء على ما سبق ذكره جاءت مشكلة البحث.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بسؤال رئيس مفادة: كيف يساهم تضمين البعد الجندري في تحقيق التنمية المستدامة؟ ومن الطبيعي أن تتفرع من المشكلة الرئيسة جملة من المشاكل الفرعية التي لا تتعارض مع المشكلة الرئيسة، وهي:-

أ.د. حسين عليوي ناصر حسين الزيايدي، (قضايا الجندر في ضوء رؤى التنمية المستدامة في العراق).

1. ماهي الفروق الاجتماعية بين الجنسين في مجال التعليم؟
2. هل هناك فروق اجتماعية في مجال الفقر والمشاركة السياسية؟
3. هل حصلت المرأة على حقها في مجال الدخول الى سوق العمل؟

فرضية البحث: إن الرؤية التنموية- الديموغرافية لقضايا الجنوسة السكانية أو النوع الاجتماعي وفق المعطيات المتوفرة تشير إلى وجود فجوة واسعة في مجالات التعليم والفقر والبطالة واللامساواة، الأمر الذي يشكل تحدياً في مجال التنمية المستدامة، لاسيما في الدول النامية والبلدان العربية منها.

هيكلية البحث: اشتمل البحث على المحاور التالية:-

1. الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.
2. أثر التهديدات البيئية على واقع المساواة بين الجنسين.
3. التركيب التعليمي للسكان وواقع المرأة.
4. بعض المقترحات لتفعيل مقاربة الجندر في حماية البيئة وتحقيق التنمية.

أولاً: مفهوم الجندر- النوع الاجتماعي.

إن للجنس دلالة بيولوجية فهو يشير إلى الميزات الطبيعية المولودة مع الإنسان بحيث تكون هذه الميزات غير قابلة للتغيير أو التعديل، لذا تبقى مولودة وغير مكتسبة (العشاوي، ٢٠١٠) والمتمثلة في الأعضاء التناسلية والجينات، التي تساعد على تحديد جنس كل من المرأة والرجل، ووظائفهما وأدوارهما الفطرية الثابتة وغير القابلة للتغيير مهما تغير الزمان والمكان، مثل: دور الإخصاب عند الرجل ودور الحمل والولادة والرضاعة عند المرأة.

في حين أن "الجندر" مصطلح اجتماعي أو ثقافي يحدد مجموعة العلاقات بين الجنسين والفرق في الأدوار المحددة لكل منهما وإلى الطرق التي تتشكل عبرها هذه العلاقة في المجتمع، وعليه لا يولد الجندر مع الإنسان، وإنما يشكله المجتمع وفق ثقافته وراثته الحضاري، وهذه الأدوار والسلوكيات تتغير بتغير الزمان والمكان داخل المجتمع نفسه وكذا من مجتمع إلى آخر، وذلك بفعل مجموعة من العوامل التي

تشارك في تحديد طبيعة الأدوار الاجتماعية وتتمثل بالأساس في عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الطفل، ذكراً كان أم أنثى، منذ ولادته وتستمر معه طيلة فترة تنشئه، والتي تحدد طريقة سلوكه فيما بعد، فضلاً عن المجال الجغرافي والمستوى التعليمي والتقاليد المجتمعية.

وتطلق الجندر على النوع الاجتماعي الذي يعني تصور للاختلافات بين أدوار النساء والرجال لكل ما تنسبه لهما العادات والنظرة الاجتماعية والثقافية عبر التطور التاريخي لمجتمع ما، وهذا التصور للأدوار والعلاقات الاجتماعية والقيم يحددها المجتمع لكل من الجنسين كمحصلة للثقافة السائدة والتقاليد والمعايير الاجتماعية والحاجات الاقتصادية.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن تعريف الجندر بأنه: الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية والقيمة المعنوية الذين يحملها الفرد في مجتمع ما، والمرتبون بكونه ذكراً أو أنثى، ومثال ذلك أن دور المرأة في المجتمع العربي اتسع من دور الزوجة، والأم ليشمل دور المرأة العاملة، ومن هنا فطبيعة المرأة وتكوينها لم تتغير إلا أنه طرأ تغييراً في دورها ومكانتها كفرد في المجتمع وهذا ما يعنيه مصطلح الجندر.

كما يمكن تعريفه على أنه عملية دراسة العلاقات المتداخلة بين النساء والرجال، وتسمى هذه العلاقة (علاقة النوع الاجتماعي) تحدها وتحكمها عوامل مختلفة اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية، الإنتاجية المجتمعية والسياسية التي يقوم بها كل من المرأة والرجل.

النوع الاجتماعي هو تصور للاختلافات بين أدوار النساء والرجال لكل ما تنسبه لهما العادات والنظرة الاجتماعية والثقافية عبر التطور التاريخي لمجتمع ما، وهذا التصور للأدوار والعلاقات الاجتماعية والقيم يحددها المجتمع لكل من الجنسين كمحصلة للثقافة السائدة والدين والتقاليد والمعايير الاجتماعية والحاجات الاقتصادية ويمثل بطبيعة الحال مجموعة التوقعات والضوابط المشتركة في السلوكيات المعترف بأنها مناسبة للرجال والنساء على الصعيد الاجتماعي.

والمساواة تُعني ألا يكون هناك تمييز واختلاف بين الأفراد على أساس الجنس وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات وتوفير الخدمات، والحقوق والواجبات، إضافة إلى أنه يعني- أيضاً- المساواة

أ.د. حسين عليوي ناصر حسين الزيايدي، (قضايا الجندر في ضوء رؤى التنمية المستدامة في العراق).

في الفرص والنتائج بين أفراد المجتمع (جمهورية العراق، وزارة التخطيط، ٢٠١٢، ص ٢٠).

- الدور الإنجابي: يتمثل في مسؤوليات الحمل والولادة بالنسبة للمرأة والإخصاب بالنسبة للرجل وتربية الأطفال والعمل المنزلي والواجبات العائلية والاجتماعية.
- الدور الإنتاجي: يتمثل في نوع العمل الذي يقوم به كل من الرجال والنساء ونوع الخدمات القابلة للاستهلاك والتجارة أو الأعمال الأخرى.
- الدور المجتمعي: يشمل النشاطات المجتمعية لتوفير الخدمات أو الموارد الخاصة بالحاجة المجتمعية، مثل: الأعمال التطوعية المشاركة في التنظيمات والمؤسسات القاعدية.
- الدور السياسي: يتمثل في النشاطات التنظيمية على المستوى السياسي.

ثانياً: التنمية المستدامة.

يرى بعض الباحثين أن التنمية المستدامة ماهي إلا نموذج تنموي بديل عن نموذج التنمية السابق الذي كان يهدف إلى زيادة رفاهية الإنسان بالدرجة الأولى من وجهة نظر رأسمالية، وقد بدأ المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى التنمية المستدامة، وقد تضافرت الجهود السياسية والعلمية من أجل الحد من المشكلات البيئية التي ظهرت بجلاء خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم، وقد ظهرت مفاهيم وتسميات مختلفة قبل أن ينضج مفهوم التنمية المستدامة الذي كان في بدايته عبارة عن صرخات أخذت تتعالى للمحافظة على البيئة وضمن حقوق الأجيال القادمة (الزيايدي، عبيد، ٢٠٢٢، ص ٤٥) وتمثل أبعاد التنمية المستدامة في مايلي:

- البعد البيئي: المحافظة على الموارد الطبيعية الأساسية لبقاء الإنسان، الحفاظ على التنوع البيولوجي، استقرار طبقة الأوزون وباقي الأنظمة الأيكولوجية، في حالة الإخلال بأحد العناصر البيئية من استنفاد الموارد المتجددة، الإضرار بطبقة الأوزون، تطرح مشاكل متعددة، تمس الأمن الإنساني.
- البعد الاقتصادي: تحقيق الغايات التنموية، وإنتاج السلع، تلبية طلب السوق دون الإضرار بالأنظمة الأيكولوجية، خاصة وأن التكنولوجيا توفر الإجهاد البيئي في عملية الإنتاج.

أ.د. حسين عليوي ناصر حسين الزيايدي، (قضايا الجندر في ضوء رؤى التنمية المستدامة في العراق).

- **البعد الاجتماعي:** يجب أن تتضمن التوزيع العادل، العدالة في تحقيق الخدمات الاجتماعية، الصحة التعليم، المساواة بين الجنسين، المحاسبة والمشاركة السياسية.
- **المساواة:** يعني ألا يكون هناك تمييز واختلاف بين الأفراد على أساس الجنس، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات وتوفير الخدمات، والحقوق والواجبات، إضافة إلى أنه يعني- أيضًا- المساواة في الفرص والنتائج بين أفراد المجتمع.
- **التمكين:** هو العملية التي بموجبها تصبح النساء قادرات على التعرف على أوضاعهن حتى يتمكن من اكتساب المهارة والخبرة، ويطورن قدراتهن بالاعتماد على الذات، وأنهن قادرات على أداء جميع الأدوار ذات القيمة المجتمعية العليا سواء أكان في المجال السياسي أو التشريعي أو القانوني أو التعليمي أو الاقتصادي أو الصحي، من خلال مفهوم النوع الاجتماعي والتمكين وأدواره الثلاثة الإنجابي، الإنتاجي، المجتمعي، وتتركز مجالات تمكين المرأة في مجالات التعليم والاقتصاد والسياسة والصحة، وفي عملية اتخاذ القرار.
- **الحالة الزوجية:** يقصد بالحالة الزوجية تصنيف السكان إلى أربع فئات حسب الوضع الاجتماعي للفرد (أعزب لم يسبق له الزواج، متزوج، مطلق، أرمل) (الزيايدي، ٢٠٠٨، ص ٤٩) تمثل الحالة الاجتماعية للفرد من حيث ارتباطه بشريك الحياة.
- **مقاربة الجندر/النوع الاجتماعي:** من الأهمية بمكان إدراج مفهوم المساواة النوعية في الحصول على الموارد الإنتاجية، في ظل الاعتراف بوجود مشكلة عدم مساواة بين الجنسين، وفوارق بينهما تعيق مسار التنمية، وكان ظهور مفهوم النوع الاجتماعي للتدليل على أن المشكلة الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية هي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية وبتقسيم العمل التقليدي المؤسس على مفاهيم خاطئة خاصة بأدوار وإمكانات وصلاحيات كل من الذكور والإناث، وقد جاءت هذه المقاربة بهدف التحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الاجتماعي باعتبار أن عدم إدماج المرأة في مختلف النشاطات السياسية الاقتصادية والبيئية... إلخ هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية، فتتمية النوع الاجتماعي هي تنمية الرجل والمرأة معاً، ومن ثم تحاول هذه المقاربة تنمية الوعي بالنوع الاجتماعي. بمعنى أن يوحد الجنسين ليشكلا قوة واحدة تجمع البعدين الذكري والأنثوي لتحقيق التنمية المستدامة.

أ.د. حسين عليوي ناصر حسين الزيايدي، (قضايا الجندر في ضوء رؤى التنمية المستدامة في العراق).

• النظرية النسوية البيئية: تعد جزءًا من الاتجاه الراديكالي داخل نظرية التنمية المستدامة والتي تركز على قضايا البيئة، وهي تمزج ما بين قضايا البيئة وقضايا المرأة، تقوم هذه النظرية على فرضية مفادها أن المرأة والطبيعة كلتاهما مقهورتان من قبل الرأسمالية الذكورية، وتربط هذه النظرية ما بين استغلال المجتمع الذكوري للطبيعة من خلال السياسات الرأسمالية المادية والأثر السلبي لهذه السياسات على المرأة، خاصة في المجتمعات الريفية حيث تتعامل المرأة بشكل مباشر مع الطبيعة.

وتحدثت الباحثة الهندية (فنادانا شيفا) في كتابها: "البقاء على قيد الحياة: المرأة والبيئة والتنمية" عن شقاء النساء في الهند من جراء سياسات التحديث، كما تحدثت عن المشاكل التي توجهها النساء من انجراف التربة وترحيل النساء من قراهن نتيجة المشروعات الرأسمالية (المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٢٠، ص: ٣٥١ - ٤١٣).

أثر التهديدات البيئية على واقع المساواة بين الجنسين.

تؤثر التهديدات البيئية على كل من الرجل والمرأة بشكل متباين، فالنساء أكثر تضررًا من تغيرات المناخ من الرجال خاصة في الدول النامية التي تعاني من التمييز على أساس الجنس بحيث تتأثر حوالي أربع نساء مقابل رجل واحد؛ فلقد أشارت عدة دراسات إلى أن المرأة تعاني من آثار التهديدات البيئية جراء عدم المساواة بينها وبين الرجل والتوزيع غير العادل للأدوار والموارد والسلطات؛ فمن مسؤولية المرأة رعاية الأطفال والقيام بالأمر المنزلية، كما أنها في أغلب الحالات تكون أقل توعية ومعرفة بالأخطار الكامنة والناجمة عن التغير المناخي.

ذلك لأنها تحظى بتعليم أقل من الرجل فمثلًا في الدول العربية معدل النساء اللواتي يعرفن القراءة والكتابة أقل بنسبة حوالي ٢٠ بالمائة من الرجال؛ وغالبًا ما تفتقر المرأة إلى التمتع بالسلطة الثقافية والقانونية للمطالبة بحقوقها، فعلى سبيل المثال، قد يكون حصولها على الائتمان أمرًا محدودًا، كما يصعب السفر بالنسبة لها بسبب المعايير الثقافية ورعاية الأطفال... إلخ وهو ما يقوض فرصها من الناحية الاقتصادية وكسب الرزق والعيش الكريم مقارنة مع الرجل، ويعود ذلك إلى وضع ومكانة المرأة

اجتماعيًا واقتصاديًا، والتي أفرزتها الثقافة السائدة في المجتمعات النامية وليست من الناحية البيولوجية والفسولوجية للمرأة.

تؤثر التهديدات البيئية على المرأة أكثر من الرجل عن طريق زيادة ضغوط العمل والوقت لدى المرأة، وذلك بسبب الهجرة البيئية، سواء الخارجية ما بين الدول أو الهجرة الداخلية المتتالية من الريف نحو المدينة سعياً في تأمين مستلزمات الحياة اليومية، وذلك في حالة تعرض الأرياف لموجات جفاف نتيجة ارتفاع درجة الحرارة، والتي من شأنها أن تقلل من القيام بالزراعة، والعمل على تقويض خدمات النظم الإيكولوجية كالمياه النقية والتربة الخصبة- فيشعر الرجل بأنه مضطر للانتقال إلى المدن بحثاً عن فرص العمل المأجور- والتي تكون في معظمها مؤقتة ولا تحتاج إلى المهارة.

كما أنها تتسم بمحدودية الأمن الوظيفي، تدني الأجور، ظروف المعيشة المزدهمة، وتردي الدعم الصحي- ونتيجة لذلك فإن المرأة في الريف تأخذ علاوة على عبء العمل الثقيل الذي تؤديه في تنفيذ مهامها المنزلية وإدارة الموارد الطبيعية، دور الرجل الغائب في المجتمع، فلطالما لعبت المرأة دوراً أساسياً في الأنشطة الزراعية، وبالأخص البدنية منها، والأنشطة التي تستغرق وقتاً طويلاً مثل الرعي، الحصاد جمع المياه.

عدم المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة.

إن النظرة المتأنية للمعطيات الواردة في الجدول (١) والشكل (١) تبين أن هناك نسبة كبيرة، ما يقارب (٤٤,٢%) من إجمالي السكان هم بمستوى الأمية أو شبه الأمية (دون الابتدائية) والملاحظ أن نسبة الأمية تتفاوت بشكل حاد بين الذكور والإناث، فالأمية بين الإناث أكثر من ضعف نسبتها بين الذكور، وهذا يشير إلى أن المرأة لم تلق اهتماماً كافياً في مجال التعليم ومحو الأمية لاسيما في الأرياف، وما تنطوي عليه من منظومات قيمية وأعراف وتقاليد سلوكية لا تكثر كثيراً بمسألة تعليم الإناث، ناهيك عن العوامل الاقتصادية والإمكانات المتاحة أمام السكان لمواصلة تعليمهم.

أما فيما يتعلق بمستويات التعليم الأخرى فيظهر أن نسبة حملة الشهادة الابتدائية بلغت (٢٨,٤%) بواقع (٢٩,٤%) للذكور ونحو (٢٧,٤%) وهي نسبة مرتفعة تدل على ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم لكلا

أ.د. حسين عليوي ناصر حسين الزيايدي، (قضايا الجندر في ضوء رؤى التنمية المستدامة في العراق).

الجنسين وقلة معدلات الرسوب والتسرب المدرسي للتلاميذ في هذه المرحلة، ثم ما تلبث أن تتراجع نسب التعليم في المراحل الدراسية اللاحقة لتبلغ نسبة حملة شهادة المتوسطة (١٠,٦٪) وبفارق نوعي بين الذكور والإناث يصل إلى (١٢,٩٪) للذكور مقابل (٨,٣٪) للإناث (كاظم، ٢٠١٠).

جدول (١) التوزيع النسبي لسكان العراق بحسب المستويات التعليمية والبيئة والنوع عام ٢٠٢٠.

المستوى التعليمي	الحضر.			الريف.			الإجمالي.		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
أمية.	٨,٣	١٧,١	١٢,٧	١٥,٤	٣٢,٢	٢٣,٨	١١,٩	٢٤,٧	١٨,٣
دون الابتدائية.	١٨,٢	٢٦,٦	٢٢,٦	٣١,٢	٢٧,٤	٢٩,٣	٢٤,٧	٢٧,١	٢٥,٩
ابتدائية.	٣٠,٤	٢٨,١	٢٩,٣	٢٨,٦	٢٦,٣	٢٧,٦	٢٩,٤	٢٧,٤	٢٨,٤
متوسطة.	١٥,١	١٠,٣	١٢,٨	١٠,٥	٦,٣	٨,٤	١٢,٩	٨,٣	١٠,٦
إعدادية أو مهنية.	١١,٢	٧,٨	٩,٥	٦,١	٣,٤	٤,٧	٨,٨	٥,٤	٧,١
دبلوم.	٧,٣	٤,٩	٥,٦	٤,٦	٢,٢	٢,٩	٥,٢	٣,٦	٤,٤
	٩,٢	٥,٠	٧,٣	٣,٤	٢,١	٣,٢	٦,٨	٣,٤	٥,١
شهادات عليا.	٠,٢٧	٠,١٥	٠,٢١	٠,١٠	٠,٠٤	٠,٠٧	٠,١٩	٠,٠٨	٠,١٤
غير ميبين.	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,١٠	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,١٠	٠,٠٢	٠,٠٦
المجموع.	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠.

الشكل (١) التوزيع النسبي للمستويات التعليمية في العراق حسب النوع عام ٢٠٢٠.

اعتماداً على معطيات الجدول (١).

أما الحاصلين على مؤهلات جامعية فلا تزال نسبتهم منخفضة مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى، حيث بلغت نسبة حملة شهادة الدبلوم (٤,٤٪)، في حين بلغت نسبة حملة شهادة البكالوريوس (٥,١٪) وبالمثل تزداد كفة التوازن لصالح الذكور، بينما شكل حملة الشهادات العليا نسبة ضئيلة جداً بلغت (٠,١٤٪) وبتباين نوعي بين الجنسين يقدر بنحو (٠,١٩٪) للذكور ونحو (٠,٠٨٪) للإناث.

الفروق بين الجنسين في مجال الفقر.

بلغت نسبة الفقر في العراق ٢٢,٩٪ عام ٢٠٠٧، انخفضت إلى ١٨,٩ عام ٢٠١٢، إلا أن الأزمات المتتالية أدت إلى ارتفاع نسبة الفقر في عام ٢٠١٤ إلى حوالي ٢٢,٥٪ وفي عام ٢٠١٨ انخفضت نسبة الفقر لتبلغ حوالي ٢٠,٥٪ نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية، على المستوى المناطقي نجد تبايناً مكانياً واضحاً في معدلات الفقر بين أقل المحافظات فقراً (السليمانية ٤,٥٪).

وأكثرها فقراً هي محافظة المثنى ٥٢,١٪ وما يزال الفقر أكبر في جنوب العراق بسبب المشكلات التاريخية المتوارثة الناتجة أساساً عن التباين المكاني في التنمية، ومن جهة أخرى، فإن معدلات الفقر ارتفعت في محافظات الشمال المحررة (نينوى كركوك وديالى والأنبار وصلاح الدين) بسبب ما عانته أثناء الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، لذا فإن نينوى وحدها تضم حوالي خمس عدد الفقراء في العراق، بينما تضم بغداد حوالي ١١٪ منهم.

المساواة بين الجنسين.

إن المساواة بين الجنسين هي واحدة من أهم عوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أكد الدستور العراقي والوثائق الوطنية التنموية على مبدأ القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وقد أولى العراق اهتماماً خاصاً بقضايا العنف ضد المرأة، وأقرت الحكومة عام ٢٠١٣ الإستراتيجية الوطنية الأولى لمناهضة العنف ضد المرأة، وفي عام ٢٠١٨ أصدرت الإستراتيجية الوطنية الثانية، كما شرع في عام ٢٠١٢ قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٣٨ تنفيذياً للالتزامات العراقية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود البروتوكول الملحق الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال.

وما يزال العنف ضد النساء من المشكلات التي تعاني منها المرأة العراقية وقد سجلت لدى وزارة الداخلية عدد من حالات الإبلاغ عن أشكال مختلفة من العنف. ويظهر أن ضحايا النساء المقتولات والتي تستلزم وضع حلول عاجلة للحد من هذه الانتهاكات ضد

أ.د. حسين عليوي ناصر حسين الزيايدي، (قضايا الجندر في ضوء رؤى التنمية المستدامة في العراق).

المرأة العراقية في محافظات العراق عدا إقليم كردستان، على الرغم من تأشير انخفاضها، وجدير بالذكر أن الحكومة العراقية اتخذت عدة إجراءات القانونية والمؤسسية لمواجهة هذه الظاهرة، ففي عام شكلت اللجنة العليا لحماية الأسرة والطفل من العنف الأسري بموجب الأمر الديواني ٨٠ لسنة ٢٠٠٩ والتي ضمت أعضاء من وزارات مختلفة مثل الداخلية والعدل والصحة والعمل والتعليم العالي وممثلين عن بعض المنظمات غير الحكومية، وكانت أهم توصياتها تأسيس (مديرية حماية الأسرة والطفل من العنف الأسري) التابعة لوزارة الداخلية، والتي تضم ضباط ومنتسبين من كلا الجنسين، وفي العام نفسه.

التزويج المبكر.

ما يزال التزويج المبكر منتشرًا بين النساء بخاصة، إذ تبلغ نسبة النساء اللاتي تزوجن بعمر ١٨ سنة فأقل ٢٧,٩٪ امرأة، و ٧,٢٪ امرأة بعمر ١٨ سنة فأكثر، وترتفع النسبة مع زيادة فقر الأسرة، إذ تبلغ ٣٠٪ في الفئتين الخمسيتين الأفقر من السكان، بينما تبلغ أدنى معدلاتها في الفئة السكانية الأغنى (١٩٪).

صعوبات العمل.

ما تزال هناك عقبات جدية أمام فرص مشاركة وتمكين المرأة لاسيما في مجال العمل، والارتقاء الإداري في المؤسسات العامة والخاصة، إذ ما تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة منخفضة ١٣,٠٪، فيما يرتفع معدل البطالة بين النساء إلى ٣١,٠٪ عام ٢٠١٨، بينما تصل بين الذكور إلى ١٢٪.

وهذا يشير إلى هيمنة الثقافة الذكورية على المشهد التنموي للمرأة، إلا أن العراق اعتمد مقارنة تقوم على ما يمكن تسميته التمييز الإيجابي لصالح المرأة، عبر سلسلة من التشريعات والقوانين، في مقدمتها ومن الناحية السياسية ما تزال المكاسب السياسية لم تتجاوز الكوتا التشريعية في مجلس النواب ومجالس المحافظات التي ضمنت تمثيلاً نسائياً لا يقل عن ٢٥٪ في المؤسسات التشريعية، إذ لم تشغل أي من النساء منصباً تنفيذياً كبيراً في المحافظات، وتراجعت مكاسبهن في الحصول على مقاعد وزارية، على الرغم من تأسيس وزارة معنية بشؤون المرأة في الحكومات السابقة.

إلا أن الحكومتين الأخيرتين منذ عام ٢٠١٤ لم تتضمنا حقيبة وزارية للمرأة لنظام الكوتا، ومنحت القوانين امتيازات للمرأة العاملة منها إجازات الأمومة والمصاحبة الزوجية وإجازة العدة (ما بعد وفاة الزوج) وجميعها براتب تام، وتم إحلال دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتشكيل لجنة ممثلة من مختلف الوزارات والقطاعات إضافة إلى تأسيس وحدات للنوع الاجتماعي في كل وزارة والتي تبقى قاصرة عن ضمان التمثيل الحقيقي والتمكين على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات غير الحكومي

لمعنية، والمدعومة بالجهود الدولية لتضمين السلطة التنفيذية آلية وطنية للمرأة. الفروق في مجال البطالة.

هناك ميل واضح لجانب الإناث اللاتي ارتفعت معدلات البطالة لديهن في جميع المحافظات العراقية، وهو أمر يشير إلى أن العوائق والعقبات الاجتماعية مازالت تشكل عائقًا أمام تعليم المرأة ودخولها سوق العمل، كما أن مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي يتأثر إلى حد ما بالحالة الزوجية فأغلب الإناث ينصرفن بعد الزواج إلى إدارة المنزل وتربية الأولاد، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للذكور فقد يكون الزواج دافعًا لهم للانخراط في سوق العمل، وهذا مايتضح من الجدول (٢) والشكل (٢).

الجدول (٢) معدلات البطالة في المحافظات العراقية.

المحافظة.	ذكر	أنثى	مجموع
نينوى.	٢١,٣١	٢٧,٦٩	٢١,٩١
كركوك.	١٢,٢٧	١٤,٥٠	١٢,٦٣
ديالى.	١٣,٢٧	٢٠,١٢	١٤,٦٢
الأنبار.	١٤,٣٧	١١,٦٨	١٣,٧٧
بغداد.	١٠,١٨	١٧,١٤	١١,٧٧
بابل.	١٢,٢٥	١٢,٥٥	١٢,٣٤
كربلاء.	١١,٥٦	٢٨,٩٣	١٤,٢٠
واسط.	١٢,٤٦	١٣,٥١	١٢,٧١
صلاح الدين.	١٩,٨٠	١٠,٨٦	١٨,٠١
النجف.	١٣,٢٤	٢٢,٧٧	١٤,٤٨
القادسية.	١٤,١٤	١٧,٢١	١٤,٧٨
المتنى.	٢٦,٧٨	١١,٢٧	٢٤,٨٩
ذي قار.	٢٨,٢٢	٤٦,٩٣	٣٠,٨١
ميسان.	١٦,٧٨	١٤,٣٩	١٦,٥٨
البصرة.	١٤,٨٩	٢٠,٠٧	١٥,٥١
دهوك.	١٣,٢٩	٣٩,٧٢	١٦,٩١
أربيل.	٧,٤٩	٣٦,٠٣	١٣,٢٢
السليمانية.	٧,٩١	٢٧,٤١	١١,٨٨
المجموع.	١٤,٣٣	١٩,٦٤	١٥,٣٤

أ.د. حسين عليوي ناصر حسين الزيايدي، (قضايا الجندر في ضوء رؤى التنمية المستدامة في العراق).

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي «مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٨، ص ٣٣.

الشكل (٢) معدلات البطالة في المحافظات العراقية لعام ٢٠٠٨.

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (٢).

المشاركة السياسية للمرأة العراقية.

ما زالت مشاركة المرأة العراقية في العمل السياسي ضعيفة بسبب عدم الاستقرار السياسي، وضعف نشاط المنظمات المدافعة عن حقوقها، فضلاً عن عدم تطبيق القوانين المتعلقة بهذه الحقوق. وإذا كان قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت، والصادر في العام ٢٠٠٤، قد ضمن للمرأة نسبة لا تقل عن (٢٥٪) من مقاعد البرلمان، أي نسبة الربع على الأقل من المشاركة السياسية العامة. إلا أن هذه المشاركة ستقتصر فيما يبدو على النخب النسوية (المثقفة والنقابية والحزبية)، إذ لا توجد أي مؤشرات واقعية ملموسة على وجود صلة عضوية وتفاعلية بين هذه النخب وبين القاعدة السكانية العريضة للنساء في العراق (تقرير حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠١٠).

2020-1441

IJHS

International Journal of
Human and Social Sciences Research and Studies

-72-

أ.د. حسين عليوي ناصر حسين الزيايدي، (قضايا الجندر في ضوء رؤى التنمية المستدامة في العراق).

المحافظة.	من حق الرجل ضرب زوجته إذا خرجت بدون أذنه.	من حقه أن يضربها إذا خالفت أوامره.	من حقه منعها من العمل.	من حقه منعها من إكمال تعليمها.	من حقه منعها من الانتخاب والترشيح.
نينوى.	٣٤,٣	٤٤	٣٦	٢٥,٣	٤٢,٠
كركوك.	٣٥	٤٧,٢	١٧,٣	٩	٢٥
ديالى.	١٣	١٦	٣٠	٢٠	١٩
الأنبار.	٣٣	٤٨	١٥	١١	٢٥
بغداد	٩	١٤	١٠	٩	١٧
بابل.	١٢	١٤	٢٦	١٧	١٠
كربلاء.	٢٠	١٧	٣٠	١٣	١٠
واسط.	٢٦	٣١	٢٨	١٩	٢٠
صلاح الدين.	٢٦	٣٤	١٧	١٠	١٧
النجف.	٣٦	٤١	٣٨	٣٠	١٥
القادسية.	٢١	٢٢	١٢	١٣	١٤
المتنى.	٤٨	٤٤	١٤	٨	٤
ذي قار.	٣٣	٣١	١٨	١٤	١٢
ميسان.	٥٧	٥٨	١٧	١١	٨
البصرة.	٢٠	٢٠	٢٤	٢٢	١٣
دهوك.	٢٤	٢٨	٢١	١٥	١٨
السليمانية.	١٢	١٣	١٢	٥	١٧
أربيل.	١٠	١٠	٧	٨	١١
العراق.	٢٢	٢٥	١٩	١٣	١٧

لقد نصت المادة ٧ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن للمرأة حق متساوٍ

في التصويت، وشغل الوظائف العامة، والمشاركة السياسية، وعلى الرغم من هذا، واجهت النساء عقبات اجتماعية خطيرة لمشاركتهن، وليس أقلها العرق والقبلية التي يهيمن عليها الذكور، وتشير وزارة حقوق الإنسان مع أنه يوجد نساء في عدة لجان برلمانية منها لجنة المرأة والعائلة والأطفال لا يوجد تمثيل للنساء فيما يعد كعضو أهم اللجان ومنها لجنة الأمن و الدفاع ولجنة العشائر ولجنة المصالحة الوطنية (حالة سكان العراق ٢٠١١، ٢٠١٠، ص ٥٨) كما أن هنالك (٤) وزيرات من أصل (٣٢) وزارة في الحكومة العراقية نساء و (٨) نساء بدرجة وكيل وزير، و(٨٦) امرأة بدرجة مدير عام، ولكن اقتصرت وظيفة السفراء على الرجال فقط (المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH2011) التقرير التفصيلي، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٢).

آراء الرجال حول تمكين المرأة يتضح من خلال معاينة الجدول (٣) أن هناك بعض المؤشرات احتلت نسباً مرتفعة في إجابات الرجال وهذا يؤكد وجود فجوة كبيرة في مجال التمكين، لاسيما في مجال الحق من الانتخاب والترشيح حيث أشار ٤٢٪ إلى أحقية الرجل في منع زوجته من ممارسة حقها في هذا المجال (المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH2011) التقرير التفصيلي، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٢).

وعموماً فقد أظهر الجدول وجود تباين مكاني بين المحافظات العراقية وهو أمر يعكس اتساع البيئة الريفية ودرجة التحضر في المحافظات، وقوة العقبات التي مازالت تقف حجر عثرة أمام تقدم المرأة وتبؤاها مكانها الحقيقي بوصفها نصف المجتمع والمسؤولة عن تربية النصف الثاني.

الجدول (٣) آراء الرجال حول بعض المؤشرات المتعلقة بتمكين المرأة

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH2011) التقرير التفصيلي، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٢.

الشكل (٣) آراء الرجال حول حقهم في منع المرأة من العمل.

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (٣).

الشكل (٤) آراء الرجال حول حقه في منعها من إكمال التعليم.

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (٣).

الجدول (٤) إجابات النساء حول بعض المؤشرات.

المحافظة	نسبة الإناث اللاتي يرين أنهن متساوين مع أشقائهن.	يستخدمن الحاسب الآلي.	يستخدمن الإنترنت.	المحافظة.	نسبة الإناث اللاتي يرين أنهن متساوين مع أشقائهن.	يستخدمن الحاسب الآلي.	يستخدمن الإنترنت.
نينوى	٤٠	٢٠	٣	القادسية	٦٠	٨	٩
كركوك	٥٦	١٦	٩	المتنى	٦١	٤	١
ديالى	٧٤	٣١	٢٦	ذي قار	٦٣	١٢	١
الأنبار	٥٢	١٤	٤	ميسان	٤٥	٤	١
بغداد	٤٠	٢٧	٢٠	البصرة	٣١	١٠	٥
بابل	٤٥	١٤	٢	دهوك	٣٧	٢٠	٦
كربلاء	٦٠	١٠	١	السليمانية	٨٠	٣٤	١٥
واسط	٤٩	١٠	٢	أربيل	٤٩	٣٣	٢١
صلاح الدين	٥١	١٥	٧	العراق	٤٩	١٨	٩
النجف	٥٠	١٢	٣				

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH2011) التقرير التفصيلي، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٢.

الشكل (٥) آراء النساء حول التساوي مع أشقائهن.

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (٤).
الشكل (٦) أعداد النساء اللواتي يستخدمن الحاسب.
المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (٤).

الاستنتاجات والمقترحات.

1. يجب الاعتماد على النهج التشاركي بتفعيل الحوارات التشاركية بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، التنظيمات الأهلية، القطاع الخاص وأهمية تبادل الخبرات والمعلومات حول التوعية للعمل على المساواة بين الجنسين بوصفها هدف من أهداف التنمية المستدامة.
2. يجب أن يكون هناك وعي لثقافة النوع الاجتماعي داخل مجتمعات الدول النامية خاصة الدول العربية التي تهيمن عليها الثقافة الذكورية، بإبراز إيجابياتها ودورها الفعّال في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
3. على الحكومات ضمان دمج مفهوم النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة في جميع السياسات العامة حيث يترتب على ذلك أن يؤخذ وضع المرأة المتأثرة بقلّة توافر المياه وسوء خدمات الصرف الصحي وبمعايير تغير المناخ في الحسبان، ويستهدف تحقيق العدالة في الإجراءات وتجنب الآثار السلبية لإقصاء دور واحتياجات المرأة للحد من مشكلة شح المياه مثلاً، والتي تتمثل في العزوف عن التعليم ورفع نسبة الأمية في مجتمعات الدول النامية وبالأخص في المناطق الريفية.
4. ضرورة إجراء تحليل قائم على أساس النوع الاجتماعي قبل صياغة السياسات البيئية لتحديد احتياجات الرجل والمرأة على حد سواء مما يساعد على تحقيق المساواة بين الجنسين.
5. جندرة السياسات البيئية، والبرامج التي توضع للحد من تأثير التهديدات البيئية، بحيث تكون هنالك مساواة في الأدوار بين الجنسين، وتكافؤ الفرص في المشاريع التنموية التي تساهم في الحد من الفقر والبطالة، وتساهم في التكيف مع التغير المناخي وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
6. جندرة مؤسسات المجتمع المدني بإعطاء فرصة أكبر للمرأة في التمثيل وصنع واتخاذ القرار، نظراً للدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في رفع الوعي وبناء القدرات الخاصة في تحقيق تمكين وتعزيز مكانة المرأة لضمان المساواة بين الجنسين.

أ.د. حسين عليوي ناصر حسين الزيايدي، (قضايا الجندر في ضوء رؤى التنمية المستدامة في العراق).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن التدريب لا يجب أن يستهدف النساء فقط بل جميع الفئات المعنية على مستوى الإدارة السياسية، والتنفيذ سواء رجال أم نساء، وذلك بهدف تحقيق برنامج بناء قدرات لتعزيز العدالة والمساواة في النوع الاجتماعي فيما يخص حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. 7. إنشاء آليات وطنية وإقليمية تعنى بالنوع الاجتماعي لزيادة مشاركة المرأة في حماية البيئة، أي تشجيع تكوين الجمعيات وشبكات التعاون النسائية خاصة في الريف لتوعية المرأة الريفية وتشجيعها على البحث في قضايا البيئة والعمل على حمايتها وتقليل الأعباء الملقاة على عاتقها.

قائمة المصادر.

1. الأمم المتحدة، مكتب حقوق الإنسان التابع لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠١٠، بغداد، ٢٠١٠.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH2011) التقرير التفصيلي، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٢.
3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان- مكتب العراق، حالة سكان العراق ٢٠١١، ٢٠١٠.
4. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، ٢٠١٢.
5. الزيايدي، حسين عليوي ناصر، تباين خصائص السكان ومؤشرات التنمية في مملكة البحرين، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٨، ص ٤٩.
6. الزيايدي، حسين عليوي ناصر؛ وحنان صبحي عبيد، الجغرافية والتخطيط والتنمية ثلاثية العلاقة وترابط الأهداف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢.
7. العشاوي، صباح، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

أ.د. حسين عليوي ناصر حسين الزيايدي، (قضايا الجندر في ضوء رؤى التنمية المستدامة في العراق).

٨. كاظم، شروق، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد الثامن، ٢٠١٠.

٩. المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٢٠، إحصاءات التربية والتعليم، الباب التاسع، الجداول (٧/٩) و (١٢/٩) و (١٦/٩) و (٢٠/٩).

الهوامش.

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان- مكتب العراق، حالة سكان العراق ٢٠١١، ٢٠١٠، ص ٥٨.

2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، ص ٢٠١٢، ص ٢٠.

3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH2011) التقرير التفصيلي، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٢

4. الزيايدي، حسين عليوي ناصر، تباين خصائص السكان ومؤشرات التنمية في مملكة البحرين، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٨، ص ٤٩.

5. الزيايدي، حسين عليوي ناصر؛ وصبحي عبيد، حنان، الجغرافية والتخطيط والتنمية ثلاثية العلاقة وترابط الأهداف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢، ص ٤٥.

6. العشوي، صباح، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

7. كاظم، شروق، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد الثامن، ٢٠١٠.

8. للمزيد حول التسرب المدرسي تُنظر: المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٢٠، إحصاءات التربية والتعليم، الباب التاسع، الجداول (٧/٩) و (١٢/٩) و (١٦/٩) و (٢٠/٩)، ص متفرقة ٣٥١-٤١٣.

أ.د. حسين عليوي ناصر حسين الزيايدي، (قضايا الجندر في ضوء رؤى التنمية المستدامة في العراق).

9. مكتب حقوق الإنسان التابع لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠١٠، بغداد، ٢٠١٠.



-79-



**International Journal of Humanities
and Social Sciences Research and Studies (IJHS)**
The print ISSN is: 2735-5128 The online ISSN is: 2735-5136
It is issued by the Excellence Pioneers Academy





International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

(IJHS)

IJHS

International Journal of
Human and Social Sciences Research and Studies

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية
2449 لسنة 2020